

# توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي في التنافس الأمريكي-الصيني بعد العام ٢٠١٨

أ.م.د. باسل محسن مهنا \*

## المقدمة

شهد العالم منذ العقدین الأخيرین تحولات متسارعة في طبيعة التنافس الدولي، إذ أصبح الاقتصاد أداة أساسية للنفوذ والضغط الاستراتيجي بين القوى الكبرى، مع بروز مفهوم الإكراه الاقتصادي كآلية رئيسة في إدارة الصراعات الاقتصادية والجيوسياسية، ولم يعد استخدام السياسات التجارية والمالية والتكنولوجية مقصوراً على حماية الأسواق الوطنية أو تعزيز النمو الاقتصادي، بل أصبح وسيلة متكاملة لإعادة تشكيل موازين القوة على المستوى الدولي.

لذا يبرز التنافس الأمريكي-الصيني منذ عام ٢٠١٨ كنموذج متكامل لتحولات استراتيجية في استخدام أدوات الإكراه الاقتصادي. فقد تبنت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من الأدوات، تشمل الرسوم الجمركية الانتقائية، القيود على الاستثمارات والتقنيات، الضوابط على سلاسل الإمداد، وآليات مؤسسية وقانونية لاستهداف القطاعات الحساسة في الاقتصاد الصيني،

وتعكس هذه الأدوات تحول الإكراه الاقتصادي من مجرد أداة ثانوية إلى عنصر مركزي في الاستراتيجية الأمريكية لإدارة المنافسة الدولية.

كما تظهر الاستجابات الصينية تطوراً استراتيجياً مضاداً، يشمل إعادة توطين التكنولوجيا، تقليل الاعتماد على الشركاء الخارجيين في القطاعات الحساسة، وتنويع الشراكات الاقتصادية، بما يعكس قدرة الدولة على التكيف مع ضغوط الإكراه الاقتصادي دون التعرض لانفصال شامل عن النظام العالمي، ويشير التحليل إلى أن هذا التنافس ينتج أنماطاً من التفكك الجيوساقتصادي الانتقائي، إذ تظل الشبكات الاقتصادية العالمية مترابطة جزئياً، لكن مع إعادة توجيه الاستراتيجيات والسيطرة على القطاعات الحيوية.

لذا إن دراسة أدوات الإكراه الاقتصادي وتفاعلاتها بين الولايات المتحدة والصين ضرورة لفهم ديناميكيات المنافسة الحديثة، والآليات التي تشكل شكل العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل صعود

عدة أهداف استراتيجية وتحليلية منها:

تحليل الأدوات الاقتصادية للإكراه من خلال راسة كيفية توظيف الولايات المتحدة للأدوات التجارية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية كآليات ضغط في التنافس مع الصين منذ عام ٢٠١٨

تقييم الآثار الاستراتيجية عبر تحديد انعكاسات استخدام هذه الأدوات على الاقتصاد الصيني، سلاسل الإمداد العالمية، والنظام الاقتصادي الدولي.

استكشاف الاستجابات الصينية وتحليل استراتيجيات الصين في مواجهة الإكراه الاقتصادي، بما في ذلك تقليل الاعتماد الخارجي، إعادة توطين التكنولوجيا، وتنويع الشراكات الاقتصادية.

رصد الأنماط المستقبلية للتنافس باستشراف مشاهد للتنافس الجيو-اقتصادي الأمريكي-الصيني، مع التركيز على حدود التصعيد وإمكانات ضبط المنافسة ضمن نظام دولي مترابط جزئياً.

إثراء الدراسات الأكاديمية المساهمة في تطوير فهم أكاديمي شامل لمفهوم الإكراه الاقتصادي ضمن سياسات القوة الاقتصادية، وربطه بالتحولات الجيو-اقتصادية الحديثة بين القوى الكبرى.

#### إشكالية الدراسة:

تتبع إشكالية هذه الدراسة من التغيرات في ديناميكيات التنافس الاقتصادي بين الولايات

القوى الصاعدة والتقنيات الاستراتيجية المتقدمة، وما يترتب على ذلك من إعادة هيكلة جزئية للعلاقات الاقتصادية العالمية.

#### أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في موقعها التحليلي والفكري ضمن الحقل الحديث للعلاقات الدولية والجيو-اقتصاد، إذ تقدم فهماً معمقاً لدور الإكراه الاقتصادي كأداة استراتيجية في التنافس الأمريكي-الصيني بعد عام ٢٠١٨. فهي لا تقتصر على رصد الإجراءات الاقتصادية فحسب، بل تعالج ديناميكيات استخدامها ضمن منظومة القوة الاقتصادية الشاملة، مما يساعد على توضيح كيفية تحويل السياسات التجارية والمالية والتكنولوجية إلى أدوات ضغط متكاملة تؤثر على الاقتصاد الصيني والنظام الاقتصادي العالمي.

كما تكمن أهمية الدراسة في قدرتها على كشف آليات التكيف الصينية واستراتيجيات مواجهة الإكراه الاقتصادي، بما يتيح تصور المشاهد المستقبلية للتنافس الجيو-اقتصادي، وفهم حدود التصعيد وإمكانات إدارة المنافسة ضمن إطار دولي معقد، ومن زاوية أكاديمية، تسهم الدراسة في إثراء الدراسات الحديثة حول السياسات الاقتصادية كأداة استراتيجية، وتوسيع نطاق التحليل من مجرد الأدوات إلى آثارها الاستراتيجية على التوازنات الاقتصادية العالمية والتفاعلات بين القوى الكبرى.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق

تفترض الدراسة أن الإكراه الاقتصادي أصبح منذ عام ٢٠١٨ ركيزة استراتيجية مركزية في التنافس الأمريكي-الصيني، من خلال الاستخدام المتكامل للأدوات التجارية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية لرفع الكلفة على الصين والتأثير في البنية الاقتصادية الدولية، في مقابل قدرة صينية على التكيف عبر الفصل الانتقائي وتوطين التكنولوجيا وتنويع الشراكات، بما أدى إلى تكريس نمط من التفكك الجيو-اقتصادي الانتقائي بدل الانفصال الشامل.

#### منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي الذي اعتمد بشكل رئيس على المنهج التحليلي في إطار مقاربات العلاقات الدولية والجيو-اقتصاد، بهدف تفسير كيفية توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي في التنافس الأمريكي-الصيني منذ عام ٢٠١٨، وتحليل آثارها وتفاعلاتها على المستويين الثنائي والدولي، ويرتكز التحليل على توظيف الإطار النظري لسياسات القوة الاقتصادية ومقاربات الجيو-اقتصاد، بوصفهما مدخلين تفسيريين لفهم استخدام الأدوات الاقتصادية كوسائل ضغط ونفوذ في السلوك الدولي للقوى الكبرى، ووظفت الدراسة أسلوب تحليل الحالة التطبيقية من خلال التركيز على حالة التنافس الأمريكي-الصيني بوصفها نموذجاً دالاً على تحولات الإكراه الاقتصادي في البيئة الدولية المعاصرة، فضلاً عن استشراف المستقبل من خلال المنهج الاستشراقي.

المتحدة والصين منذ عام ٢٠١٨، إذ أصبح الإكراه الاقتصادي أداة مركزية في التنافس الاستراتيجي بين القوتين، مع تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الصيني، سلاسل الإمداد العالمية، والنظام الاقتصادي الدولي، لذا ان الإشكالية الرئيسية هي:

(كيف وظفت الولايات المتحدة أدوات الإكراه الاقتصادي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التنافس مع الصين، وما هي انعكاسات هذه الأدوات على الاقتصاد الصيني والنظام الاقتصادي الدولي، وكيف استجابت الصين لهذه الضغوط؟) وتتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

ما هي الأدوات الاقتصادية التي اعتمدها الولايات المتحدة ضمن استراتيجيتها الإكراهية، وكيف تم تكاملها لتحقيق أقصى أثر؟

ما هي انعكاسات هذه الأدوات على القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية في الصين وعلى التوازنات الاقتصادية العالمية؟

كيف تعاملت الصين مع هذه الضغوط الاقتصادية، وما هي استراتيجياتها في تقليل الاعتماد وإعادة توطين التكنولوجيا وتنويع الشراكات الاقتصادية؟

ما المشاهد المستقبلية لمسار التنافس الأمريكي-الصيني في المستقبل القريب ضمن الإطار الجيو-اقتصادي؟

#### فرضية الدراسة:

ضمن استراتيجيات القوى الكبرى، تمهيدا لتحليل  
توظيفها في التنافس الأمريكي-الصيني منذ عام  
٢٠١٨.

### المطلب الأول: الإكراه الاقتصادي: المفهوم، الأنواع، حدود التمييز المفاهيمي

تطلب تحليل توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي  
في التنافس الدولي ضبطا مفاهيميا دقيقا يحدد  
المقصود بالإكراه الاقتصادي ويميزه عن المفاهيم  
المتداخلة مثل العقوبات الاقتصادية والحرب  
التجارية والضغط الاقتصادي، لذلك يهدف هذا  
المطلب إلى تأصيل المفهوم نظريا، وبيان أنواعه  
وأدواته وأهدافه، وتوضيح حدوده المفاهيمية،  
بوصفه إطارا تحليليا حاكمًا لبقية الدراسة.

### أولاً: تعريف الإكراه الاقتصادي

يعرف الإكراه الاقتصادي بأنه استخدام الدولة  
لأدوات الاقتصادية (التجارية أو المالية أو  
التكنولوجية) بقصد التأثير في سلوك دولة  
أخرى أو إجبارها على تعديل سياساتها دون  
اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة، وقد تناولت  
الدراسات التقليدية هذا المفهوم ضمن إطار القوة  
الاقتصادية ووسائل التأثير غير العسكري، إذ  
عرفه "Baldwin" بوصفه توظيف الموارد  
والعلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية  
خارجية محددة (Baldwin, 1985, p. 10).

أما الدراسات المعاصرة فتوسع المفهوم ليشمل  
توظيف الشبكات الاقتصادية العالمية وسلاسل  
الاعتماد المتبادل كوسيلة ضغط قسري منظم،  
فيما يعرف بـ "الإكراه عبر الاعتماد المتبادل

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

شهد النظام الدولي المعاصر تحولا مهما في أنماط  
ممارسة القوة وإدارة الصراع، إذ تزايد الاعتماد  
على الأدوات الاقتصادية بوصفها وسائل ضغط  
وإكراه لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، بدل  
الاعتماد على الأدوات العسكرية المباشرة،  
فقد برز الإكراه الاقتصادي كإطار تحليلي  
يفسر توظيف التجارة، والمال، والتكنولوجيا،  
والاستثمار، والقيود التنظيمية كوسائل استراتيجية  
للتأثير في سلوك الدول وإعادة تشكيل خياراتها،  
وقد أسهمت العولمة وتشابك سلاسل الإمداد  
وتعاظم الترابط المالي والتكنولوجي في توسيع  
قدرة الدول على استخدام الاعتماد الاقتصادي  
المتبادل كساحة نفوذ وضغط، مما عزز من مكانة  
الأدوات الاقتصادية ضمن منظومة القوة الشاملة.

كما تطور تناول الإكراه الاقتصادي في  
الدراسات المعاصرة من كونه مرتبطا أساسا  
بالعقوبات الدبلوماسية التقليدية إلى مقاربة أوسع  
تدمج ضمن إطار الجيو-اقتصاد وسياسات  
القوة الاقتصادية (Economic Statecraft)،  
إذ تستخدم الأدوات الاقتصادية لإنتاج آثار  
جيو-سياسية مباشرة، ونتج عن هذا التطور تداخل  
مفاهيمي بين الإكراه الاقتصادي والعقوبات  
والحرب التجارية والضغط الاقتصادي والتقييد  
التكنولوجي، الأمر الذي يستدعي ضبطا مفاهيميا  
دقيقا يحدد الفروق والحدود بينها، وانطلاقا من  
ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تأصيل الإطار  
المفاهيمي والنظري لأدوات الإكراه الاقتصادي،  
وبيان أنواعها ووظائفها وتطورها، وموقعها

التعريفات الجمركية العقابية: تستخدم الرسوم المرتفعة بشكل انتقائي لرفع الكلفة الاقتصادية على الطرف المستهدف والضغط عليه تفاوضياً، كما حدث في النزاع التجاري الأمريكي-الصيني (Bown, ٢٠٢٠, p. ٢).

الضوابط التكنولوجية والتصديرية: شمل قيود تصدير التكنولوجيا المتقدمة والرقائق والبرمجيات الحساسة، وتعد أداة إكراه عالية التأثير في بيئة الاقتصاد المعرفي (Farrell & Newman, ٢٠١٩, p. ٥٥).

القيود الاستثمارية والمالية: وتتضمن مراجعة ومنع الاستثمارات، وتقييد الوصول إلى أسواق رأس المال، وتوظيف أدوات الفحص الأمني للاستثمار الأجنبي (Roberts, Moraes & Ferguson, ٢٠١٩, p. ٦).

#### رابعاً: أهداف الإكراه الاقتصادي

تتعدد أهداف الإكراه الاقتصادي في الأدبيات الاستراتيجية، وأبرزها: الردع (منع سلوك مستقبلي)، والإكراه (فرض تغيير سلوك قائم)، والاحتواء (تقليص قدرات الخصم)، وإعادة تشكيل السلوك أو البيئة الاستراتيجية، وتؤكد الدراسات أن فعالية الإكراه ترتبط بوضوح الهدف وقابلية السلوك المستهدف للتعديل تحت الضغط الاقتصادي (Pape, ١٩٩٧, p. ٩٣).

#### خامساً: تطور الإكراه الاقتصادي من أداة دبلوماسية إلى أداة صراع جيو-اقتصادي

شهد الإكراه الاقتصادي تحولاً بنويماً من أداة دبلوماسية مساندة إلى ركيزة في إدارة التنافس بين

المسلح“ (Farrell & Newman, ٢٠١٩, p. ٤٣).

#### ثانياً: التمييز بين الإكراه الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية والحرب التجارية والضغط الاقتصادي

يعد الإكراه الاقتصادي مفهوماً مظلماً أوسع من العقوبات الاقتصادية، إذ تشمل العقوبات أحد أشكاله التطبيقية وليست مرادفاً له، فالعقوبات تشير عادة إلى إجراءات تقييدية رسمية تفرض لمعاقبة أو ردع سلوك معين، بينما يشمل الإكراه الاقتصادي أدوات أوسع مثل التهديدات التجارية، والقيود التكنولوجية، وضبط التمويل والاستثمار، كما تختلف الحرب التجارية من حيث تركيزها على أدوات الرسوم والحوجز التجارية المتبادلة، في حين أن الضغط الاقتصادي قد يكون غير رسمي أو غير مؤسسي، وتشير الأدبيات الحديثة إلى ضرورة هذا التمييز التحليلي لتجنب الخلط المفاهيمي في دراسات الجيو-اقتصاد (Blackwill & Harris, ٢٠١٦, pp. ٢٠-٢٢).

#### ثالثاً: أنواع أدوات الإكراه الاقتصادي

تتنوع أدوات الإكراه الاقتصادي بحسب القناة المستخدمة في الضغط، ويمكن تصنيف بعضها إلى أربع فئات رئيسية:

العقوبات المالية والتجارية: تشمل تجميد الأصول، حظر التعاملات، القيود المصرفية، وحظر التبادل التجاري، وتعد من أكثر الأدوات شيوعاً في سياسات الإكراه المعاصرة (Hufbauer et al., ٢٠٠٩, p. ٣٧).

نطاقه ليشمل إدارة شبكات الاعتماد الاقتصادي العالمي والبنى التنظيمية العابرة للحدود كأدوات نفوذ وإكراه، وليس فقط الحوافز أو العقوبات المباشرة (Blackwell & Harris, 2016, pp. 9-12).

### ثانياً: موقع أدوات الإكراه الاقتصادي ضمن منظومة القوة الشاملة

تصنف أدوات الإكراه الاقتصادي اليوم ضمن مكونات القوة الوطنية الشاملة إلى جانب الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية، وتؤكد الدراسات الاستراتيجية أن التحول نحو التنافس بين القوى الكبرى أعاد الاعتبار للأدوات الاقتصادية بوصفها وسائل ضغط مباشرة وليست مجرد أدوات دعم، فالإكراه الاقتصادي يعمل كبديل منخفض الكلفة نسبياً عن القوة الصلبة، مع قدرة على إحداث تأثيرات هيكلية ممتدة (Farrell & Newman, 2019, pp. 44-46). كما تشير دراسات حديثة إلى أن مركزية الدولة في الشبكات المالية والتكنولوجية تمنحها قدرة إكراه غير متماثلة (Roberts, Moraes, & Ferguson, 2019, p. 5).

ثالثاً: العلاقة بين الجيو-اقتصاد وأدوات الإكراه يرتبط الإكراه الاقتصادي عضوياً بمقاربة الجيو-اقتصاد التي تدرس استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق غايات جيوسياسية، فالجيو-اقتصاد يفترض أن التنافس الدولي يجري عبر قنوات السوق والتكنولوجيا والتمويل بقدر ما يجري عبر القوة العسكرية، وضمن هذا الإطار، تعد أدوات الإكراه (مثل العقوبات والقيود

القوى الكبرى، خاصة مع تعاضد دور التكنولوجيا والتمويل والشبكات العابرة للحدود، وتوضح الدراسات الحديثة أن مرحلة ما بعد 2018 تمثل نقطة انعطاف، إذ جرى دمج الأدوات التجارية والمالية والتكنولوجية في استراتيجيات تنافس جيو-اقتصادي شاملة، لا سيما في الحالة الأمريكية-الصينية (Farrell & Newman, 2019, pp. 46-47).

### المطلب الثاني: أدوات الإكراه الاقتصادي ضمن سياسات القوة الاقتصادية

تطلب فهم أدوات الإكراه الاقتصادي وضعها ضمن الإطار الأوسع لسياسات القوة الاقتصادية التي توظف الموارد والعلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية. لذلك يركز هذا المطلب على تأصيل المفهوم، وتحديد موقع أدوات الإكراه ضمن منظومة القوة الشاملة، وبيان ارتباطها بالجيو-اقتصاد واستراتيجيات القوى الكبرى، مع عرض موجز لجدل الفاعلية والكلفة.

### أولاً: مفهوم سياسات القوة الاقتصادية Economic Statecraft وتطوره النظري

يشير مفهوم القوة الاقتصادية في خدمة الدولة (Economic Statecraft) إلى توظيف الأدوات الاقتصادية (التجارية والمالية والاستثمارية والتكنولوجية) لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي، وقد تأسس المفهوم نظرياً في الأدبيات التقليدية بوصفه استخداماً مقصوداً للموارد الاقتصادية للتأثير في سلوك الفاعلين الدوليين (Baldwin, 1985, p. 8). إلا أن الدراسات المعاصرة وسعت

دراسات أخرى أن آثارها قد تكون عكسية وتؤدي إلى التكيف، أو بناء بدائل مؤسسية ومالية تقلل من النفوذ الإكراهي مستقبلاً، كما يطرح مفهوم الارتداد الاستراتيجي الذي يعني أن الإفراط في استخدام الإكراه الاقتصادي قد يضعف موقع الدولة في الشبكات العالمية على المدى الطويل (Drezner, 2021, p. 883).

## المبحث الثاني: أنماط توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي الأمريكية تجاه الصين منذ عام ٢٠١٨

يجسد التنافس الأمريكي-الصيني منذ عام ٢٠١٨ نمودجا تطبيقيا بارزا لتحول الإكراه الاقتصادي من إطار نظري إلى ممارسة استراتيجية مركبة توظف فيها أدوات متعددة المستويات، فقد انتقلت الولايات المتحدة من الاستخدام الانتقائي المحدود لأدوات الضغط الاقتصادي إلى تبني مقاربة أكثر شمولاً وتنسيقاً، جمعت بين الأدوات التجارية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية في إطار استراتيجية ضغط متدرج تستهدف إبطاء الصعود الاقتصادي والتكنولوجي الصيني، وإعادة تشكيل بيئة التفاعل الاقتصادي معه، ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً لدى صانع القرار الأمريكي بأن مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل أصبحت ساحات مركزية في إدارة التنافس بين القوى الكبرى.

لذا ركز هذا المبحث على تحليل أنماط توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي الأمريكي تجاه الصين منذ عام ٢٠١٨، من خلال تفكيك مكونات

التكنولوجية والضوابط الاستثمارية) وسائل مركزية في إدارة التنافس على النفوذ والقدرات الاستراتيجية (Blackwell & Harris, 2016, p. 20). وتوضح الدراسات أن هذا الترابط ازداد وضوحاً مع صعود صراعات سلاسل التوريد والتكنولوجيا المتقدمة بعد العام ٢٠١٨ (Farrell & Newman, 2019, p. 55).

## رابعاً: الإكراه الاقتصادي في استراتيجيات القوى الكبرى

تعتمد القوى الكبرى بشكل متزايد على أدوات الإكراه الاقتصادي ضمن استراتيجياتها الكبرى، خصوصاً في البيئات التي ترتفع فيها كلفة المواجهة العسكرية المباشرة، وتظهر الخبرة الأمريكية والأوروبية والصينية توظيفاً متزايداً للعقوبات، والضوابط التصديرية، وقيود الاستثمار، كوسائل لإبطاء الخصوم أو تعديل سلوكهم، وتشير الدراسات إلى أن الإكراه الاقتصادي أصبح جزءاً مؤسسياً من أدوات الأمن القومي في الدول الكبرى، مدعوماً بأطر قانونية وتنظيمية متخصصة (Drezner, 2021, pp. 878-880).

## خامساً: جدل الفاعلية والكلفة والارتداد الاستراتيجي لأدوات الإكراه الاقتصادي

يثير استخدام الإكراه الاقتصادي نقاشاً واسعاً في الأدبيات حول مدى فاعليته وكلفته وآثاره الارتدادية، فبينما تشير بعض الدراسات إلى أن الأدوات الإكراهية تكون فعالة عندما تكون الأهداف محدودة والتحالفات داعمة، ترى

لإجراء حزمة الضغط المستخدمة، وبيان خصائصها وآليات عملها وتكاملها الوظيفي، كما يسعى إلى إظهار كيف جرى الانتقال من أدوات منفصلة إلى منظومة إكراه مترابطة تستند إلى التنسيق بين السياسات التجارية والمالية والتكنولوجية، بما يوفر فهماً تطبيقياً دقيقاً لديناميات الإكراه الاقتصادي في حالة التنافس الأمريكي-الصيني.

**المطلب الأول: الأدوات التجارية والمالية للإكراه الاقتصادي الأمريكي**

يمثل توظيف الأدوات التجارية والمالية أحد المحاور الرئيسة في ممارسة الإكراه الاقتصادي الأمريكي في مرحلة التنافس مع الصين منذ عام ٢٠١٨، إذ جرى الانتقال من الاستخدام التقليدي لأدوات السياسة التجارية إلى توظيفها كوسائل ضغط استراتيجية موجهة، فقد أعيد توجيه التعريفات الجمركية، والقيود التجارية الانتقائية، والضوابط المالية والاستثمارية لتعمل ضمن حزمة إكراه متكاملة تستهدف رفع الكلفة الاقتصادية والتمويلية على الطرف المنافس، والتأثير في خياراته الصناعية والتكنولوجية، ومن ثم يركّز هذا المطلب على تحليل هذه الأدوات بوصفها مكونات مترابطة في استراتيجية الضغط الاقتصادي الأمريكي، لا كإجراءات تجارية أو مالية منفصلة.

ثانياً: القيود التجارية والرسوم الانتقائية على القطاعات الصينية

تبعث الولايات المتحدة نمطاً من القيود التجارية الانتقائية التي تستهدف قطاعات ذات قيمة استراتيجية محددة بعينها، بدل الاعتماد على حظر تجاري شامل، ويشمل ذلك رسوماً نوعية، وإجراءات مكافحة إغراق، وتدابير حماية موجهة نحو صناعات التكنولوجيا المتقدمة، والصلب، والمعدات الصناعية، ويظهر هذا النمط انتقالاً من المقاربة التجارية العامة إلى المقاربة القطاعية الاستراتيجية، إذ يتم اختيار القطاعات المستهدفة وفق أهميتها في القوة الصناعية والتكنولوجية الصينية، وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن

أولاً: التعريفات الجمركية كأداة إكراه اقتصادي في الحرب التجارية

تعد التعريفات الجمركية أحد أبرز أدوات الإكراه الاقتصادي ذات الطابع التجاري، إذ تستخدم

دخول الاستثمارات الصينية إلى قطاعات حساسة مثل التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية الرقمية، وتندرج هذه الإجراءات ضمن الإكراه الاقتصادي الوقائي، إذ لا تستهدف سلوكاً قائماً فقط، بل تهدف إلى منع تراكم قدرات استراتيجية مستقبلية لدى الطرف المنافس، وتشير الدراسات إلى أن تقييد الاستثمار أصبح عنصراً متزايد الأهمية في أدوات الجيو-اقتصاد المعاصر (Roberts, Choer Moraes, & Ferguson, ٢٠١٩, p. ١٢).

خامساً: التكامل بين الأدوات التجارية والمالية في استراتيجية الضغط الأمريكي

لا تعمل الأدوات التجارية والمالية بمعزل عن بعضها، بل ضمن حزمة ضغط متكاملة تجمع بين التعريفات، والقيود التجارية، والضوابط المالية، وقيود الاستثمار، بما يضاعف الأثر الإكراهي ويزيد من قدرة صانع القرار على التصعيد المتدرج، ويؤكد الإطار النظري لـ «Economic Statecraft» أن تنسيق الأدوات الاقتصادية يزيد من القدرة الإكراهية عبر خلق كلفة مركبة ومتراكمة على الطرف المستهدف، ويظهر النموذج الأمريكي منذ ٢٠١٨ درجة عالية من هذا التكامل، حيث تم الربط بين الرسوم الجمركية، والقيود التكنولوجية، والضوابط الاستثمارية ضمن استراتيجية ضغط شاملة متدرجة (Farrell & Newman, ٢٠١٩, p. ٤٥).

الاستهداف القطاعي يزيد من الأثر الضاغط ويقلل الكلفة على الدولة الفارضة مقارنة بالعقوبات الشاملة (Evenett & Fritz, ٢٠١٩, p. ٧).

ثالثاً: القيود المالية والضوابط للوصول إلى النظام المالي العالمي

تعد الهيمنة الأمريكية على البنية المالية الدولية ركيزة أساسية في أدوات الإكراه المالي، خاصة دور الدولار ومركزيته والقيود على التعاملات به ونظام المدفوعات العالمي، والبنية التحتية المالية الدولية المرتبطة به، ما يمنح الولايات المتحدة قدرة تنظيمية عالية على تقييد الوصول إلى التمويل والتسويات الدولية، وتشمل هذه الأدوات قيود التعاملات، ومتطلبات الامتثال، وإجراءات تؤدي فعلياً إلى تقليص قدرة كيانات مستهدفة على استخدام القنوات المالية العالمية، ويصف «فاريل ونيومان» هذا النمط بـ «تسليح الاعتماد المتبادل المالي weaponized interdependence»، إذ تتحول الشبكات المالية إلى أدوات نفوذ وإكراه، وتزداد فعالية هذه القيود عندما تدمج مع أدوات تجارية وتكنولوجية موازية (Farrell & Newman, ٢٠١٩, p. ٤٤).

رابعاً: قيود الاستثمار والتمويل ورقابة الاستثمارات الصينية

طورت الولايات المتحدة أدوات رقابية على الاستثمار الأجنبي، خاصة عبر آليات فحص الاستثمارات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك توسيع صلاحيات لجان مراجعة الاستثمار، وتستخدم هذه القيود لمنع أو تقييد

هذا النمط من الاستهداف الجزئي يعكس تطور الإكراه الاقتصادي نحو أدوات «ذكية» عالية التخصيص (targeted controls) وقد برز استخدام قوائم الكيانات بوضوح في استهداف شركات تكنولوجيا صينية كبرى ضمن إطار التنافس التكنولوجي-الاستراتيجي (Blackwill & Harris, 2016, p. 62).

ثانياً: العقوبات على الشركات التكنولوجية الصينية

اتجهت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات وتدابير تقييدية مباشرة على شركات التكنولوجيا الصينية العاملة في مجالات الاتصالات، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والحوسبة المتقدمة، انطلاقاً من ربط هذه القطاعات بالأمن القومي والتفوق الاستراتيجي، ويعكس هذا الاتجاه انتقال الإكراه الاقتصادي من استهداف الدول كوحدات كلية إلى استهداف الشركات الرائدة بوصفها حوامل للقدرة التكنولوجية الوطنية، وهذا يعني بطبيعة الحال ان استهداف الشركات التكنولوجية يهدف إلى إبطاء التقدم التقني للمنافس ورفع كلفة الابتكار لديه، ما يظهر هذا النمط تداخل الإكراه الاقتصادي مع سياسات حماية التفوق التكنولوجي (Roberts et al., 2019, p. 14).

ثالثاً: ضوابط تصدير التكنولوجيا المتقدمة والرقائق

تعد ضوابط التصدير على التكنولوجيا المتقدمة (خصوصاً أشباه الموصلات والرقائق المتطورة

المطلب الثاني: الأدوات التكنولوجية والمؤسسية للإكراه الاقتصادي

يمثل البعد التكنولوجي والمؤسسي أحد أكثر مجالات الإكراه الاقتصادي تطوراً في مرحلة التنافس بين القوى الكبرى، إذ لم يعد الضغط الاقتصادي يقتصر على الأدوات التجارية والمالية، بل امتد ليشمل التحكم في تدفقات التكنولوجيا المتقدمة، والبنى التنظيمية الحاكمة لها، وآليات الاستهداف الانتقائي للكيانات والشركات، وقد أسهمت مركزية التكنولوجيا في معادلات القوة المعاصرة في تحويل أدوات التقييد التكنولوجي والرقابي إلى وسائل إكراه استراتيجية ذات أثر طويل المدى، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب أبرز الأدوات التكنولوجية والمؤسسية للإكراه الاقتصادي، من قوائم الكيانات وضوابط التصدير إلى القيود على سلاسل التوريد والأطر القانونية الناظمة لها.

اولاً: قوائم الكيانات (Entity Lists) وآليات الاستهداف الانتقائي

تجسد قوائم الكيانات أداة تنظيمية-تكنولوجية متقدمة في منظومة الإكراه الاقتصادي الأمريكي، إذ تقوم على إدراج شركات أو مؤسسات أو مراكز بحث أجنبية ضمن قوائم تقييدية تفرض عليها قيود في الحصول على التكنولوجيا والبرمجيات والمكونات ذات المنشأ الأمريكي، وتتميز هذه الأداة بطابعها الانتقائي الدقيق، إذ تستهدف كيانات محددة بدل فرض حظر شامل، مما يزيد من كفاءة الضغط ويخفض الكلفة الجانبية، وتوضح الدراسات أن

### الاقتصادي الأمريكي

يرتكز الإكراه الاقتصادي الأمريكي على بنية مؤسسية وقانونية متطورة تمنحه قابلية تنفيذ عالية واستمرارية تنظيمية، وتشمل هذه البنية أطراً قانونية للصلاحيات التنفيذية، وأنظمة رقابة الصادرات، وآليات فحص الاستثمار، ولوائح الامتثال المالي، فضلاً عن دور الوكالات المتخصصة، وهذا يؤكد أن الفاعلية العملية للإكراه الاقتصادي لا تعتمد فقط على الأداة، بل على القدرة المؤسسية على التطبيق والإنفاذ والمتابعة، كما أن الطابع القانوني-التنظيمي يمنح هذه الأدوات شرعية داخلية ويسهل تعميمها على الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين المرتبطين بالنظام الأمريكي (Hufbauer et al., 2009, p. 12).

### المبحث الثالث: الآثار الاستراتيجية وردود الفعل الصينية ومستقبل التنافس الجيو-اقتصادي

يعد قياس الآثار الاستراتيجية لأدوات الإكراه الاقتصادي خطوة حاسمة لفهم حدود فعاليتها وانعكاساتها بعيدة المدى على بنية التنافس بين القوى الكبرى، فالإجراءات الإكراهية لا تنتج نتائج أحادية الاتجاه، بل تطلق أنماطاً من التكيف والمقاومة وإعادة الترميم لدى الطرف المستهدف، بما قد يقود إلى تحولات في السياسات الصناعية، وهندسة سلاسل التوريد، وبناء أدوات مضادة للضغط الاقتصادي، لذا تبرز الحالة الصينية بوصفها نموذجاً مهماً لدراسة استجابات الدولة المستهدفة، سواء عبر سياسات الاحتواء

ومعدات تصنيعها) من أكثر أدوات الإكراه التكنولوجي تأثيراً، فبدل الاكتفاء بالعقوبات المالية أو التجارية، يجري تقييد الوصول إلى المدخلات التكنولوجية الحرجة التي تقوم عليها الصناعات الاستراتيجية، وتوضح أدبيات الجيو-اقتصاد أن التحكم في سلاسل التكنولوجيا المتقدمة يمنح الدول القائمة قدرة بنوية على الإكراه غير المباشر طويل الأمد، كما تشير دراسات حديثة في الاقتصاد السياسي الدولي إلى أن ضوابط التصدير التكنولوجي أصبحت أداة مركزية في إدارة التنافس بين القوى الكبرى (Farrell & Newman, 2019, p. 57).

رابعاً: القيود على سلاسل التوريد والتكنولوجيا الحساسة

توسّع نطاق الإكراه الاقتصادي ليشمل إعادة تنظيم وتقييد سلاسل التوريد المرتبطة بالتكنولوجيا الحساسة، من خلال منع أو تقليص مشاركة الشركات المستهدفة في شبكات الإنتاج والتوريد العالمية، ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً بأن السيطرة لا تقتصر على المنتج النهائي، بل تشمل العقد الوسيطة في الشبكات الصناعية والتكنولوجية، يوصف هذا النمط بأنه توظيف "مواقع الاختناق الشبكي" (chokepoints) لفرض قيود استراتيجية على المنافسين، ويؤدي هذا النوع من القيود إلى آثار تراكمية تتجاوز الأثر التجاري المباشر نحو إبطاء التطور الصناعي والتكنولوجي (Farrell & Newman, 2019, p. 46).

خامساً: البعد المؤسسي والقانوني للإكراه

وتشير دراسات كمية إلى أن الرسوم المتبادلة رفعت كلفة التجارة وأثرت في هوامش الربحية والتدفقات التجارية الثنائية، مع تفاوت التأثير بحسب القطاع، غير أن الاقتصاد الصيني أظهر في المقابل قدرة على امتصاص جزء من الصدمة عبر إعادة توجيه التجارة ودعم الدولة للقطاعات المتضررة (Amiti, Redding, & Weinstein, 2019, p. 187).

ثانياً: انعكاسات الإكراه على سلاسل الإمداد العالمية

أطلقت سياسات الإكراه التجاري والتكنولوجي موجة إعادة تموضع في سلاسل الإمداد العالمية، إذ اتجهت شركات متعددة الجنسيات إلى تنويع مواقع الإنتاج وتقليل الاعتماد الأحادي على السوق أو القاعدة الصناعية الصينية، فيما يعرف بسياسات «China+1»، وأن القيود التكنولوجية وضوابط التصدير أسهمت في تسريع اتجاه «إزالة المخاطر de-risking» بدل الفصل الكامل، ما أدى إلى إعادة توزيع جزئي للشبكات الإنتاجية دون تفكيكها الكامل (UNCTAD, 2023, pp. 8-5).

ثالثاً: تأثير الإكراه الاقتصادي في النظام التجاري الدولي

أسهم تصاعد الإكراه الاقتصادي في إضعاف بعض مرتكزات النظام التجاري متعدد الأطراف، من خلال تزايد الإجراءات الأحادية، واللجوء إلى أدوات خارج أطر منظمة التجارة العالمية، وتسييس أدوات التجارة والتكنولوجيا، وتشير تحليلات مؤسسية إلى أن تصاعد النزاعات

المعاكس، أو تسريع الاستقلال التكنولوجي، أو تنويع الشركات الاقتصادية.

لذا يركز هذا المبحث على تحليل الآثار الاستراتيجية المترتبة على توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي في التنافس الأمريكي-الصيني، واستكشاف أنماط ردود الفعل الصينية، ثم استشراف المسارات المحتملة لمستقبل التنافس الجيو-اقتصادي في ضوء ديناميات التكيف المتبادل وتساعد توظيف الأدوات الاقتصادية في الصراع الدولي.

### المطلب الأول: الآثار الاستراتيجية للإكراه الاقتصادي على الصين والنظام الدولي

يرتب توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي آثاراً استراتيجية تتجاوز الطرف المستهدف لتطال بنية التفاعلات الاقتصادية الدولية ككل، لذلك يركز هذا المطلب على تحليل الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأدوات على الاقتصاد الصيني، وسلاسل الإمداد العالمية، والنظام التجاري الدولي، ومستوى الاستقرار الاقتصادي العالمي.

أولاً: تأثير أدوات الإكراه الاقتصادي على الاقتصاد الصيني

أدت أدوات الإكراه الاقتصادي الأمريكية منذ عام 2018 (خصوصاً التعريفات الجمركية والقيود التكنولوجية) إلى آثار ملموسة على بعض مؤشرات الاقتصاد الصيني، خاصة في قطاعات التصدير عالي التكنولوجيا وسلاسل القيمة الصناعية المرتبطة بالسوق الأمريكية،

أظهرت الصين منذ ٢٠١٨ نمطا من الاستجابات التجارية والمالية المتدرجة تجاه أدوات الإكراه الاقتصادي الأمريكية، تمثل في فرض رسوم جمركية مضادة، وإعادة توجيه التدفقات التجارية نحو شركاء بديلين، وتعزيز الاتفاقات الإقليمية ومتعددة الأطراف، كما سعت إلى استخدام أدوات مالية وتنظيمية لدعم القطاعات المتضررة وتخفيف أثر القيود الخارجية، وأن هذا النمط يعكس استراتيجية «امتصاص الصدمة مع إعادة التكيف» بدل المواجهة المفتوحة الشاملة (Bown, ٢٠٢٠, p. ٨).

ثانياً: سياسات تقليل الاعتماد وإعادة توطین التكنولوجيا

تبنت الصين سياسات استراتيجية لتقليل الاعتماد الخارجي في القطاعات الحساسة، خاصة أشباه الموصلات والتكنولوجيا المتقدمة، ضمن توجهات الاكتفاء النسبي والاعتماد على الابتكار المحلي، وبرزت هذه المقاربة في أطر سياساتية مثل تعزيز سلاسل التوريد المحلية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، ودعم الشركات الوطنية في القطاعات الحرجة، وتفسر هذه السياسات بوصفها استجابة جيو-اقتصادية دفاعية لبيئة إكراه تكنولوجي متصاعدة (Farrell & Newman, ٢٠١٩, p. ٦٠).

ثالثاً: توظيف الصين لأدوات إكراه مضادة

لم تقتصر الاستجابة الصينية على التكيف الدفاعي، بل شملت أيضاً توظيف أدوات إكراه اقتصادي مضادة بصورة انتقائية، مثل القيود

التجارية الكبرى أوجد ضغوطاً على قواعد تسوية النزاعات وأضعف قابلية النظام التجاري للضبط القاعدي، مع تنامي الترتيبات التقييدية المرتبطة بالأمن القومي (Hoekman & Nelson, ٢٠٢٠, p. ٨).

رابعاً: تداعيات الإكراه على استقرار الاقتصاد العالمي

لا تقتصر آثار الإكراه الاقتصادي على الأطراف المستهدفة، بل تمتد إلى الاستقرار الاقتصادي العالمي عبر قنوات عدم اليقين، وتقلبات التجارة، وارتفاع كلف الإنتاج، وتجزؤ المعايير التكنولوجية، وهذا يؤكد على أن تسييس الاعتماد الاقتصادي المتبادل قد يزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي العالمي وازدواج البنى التكنولوجية والمالية، بما يرفع الكلفة النظامية طويلة الأمد على النمو والاستقرار (IMF, ٢٠٢٣, p. ٢٥).

**المطلب الثاني: الاستجابات الصينية والمشاهد المستقبلية**

يركز هذا المطلب على تحليل أنماط الاستجابة الصينية لأدوات الإكراه الاقتصادي الأمريكية، سواء عبر سياسات التكيف التجاري والمالي، أو تقليل الاعتماد التكنولوجي، أو استخدام أدوات ضغط مضادة بصورة انتقائية. كما يستعرض السيناريوهات المحتملة لمسار التنافس الاقتصادي الأمريكي-الصيني وحدود التصعيد وإمكانات الضبط الاستراتيجي في المدى المنظور.

أولاً: الاستجابات الصينية التجارية والمالية

عبر ترتيبات تنظيمية، أو تفاهات قطاعية، أو آليات تقليل المخاطر، ويعد هذا الاتجاه جزءاً من مقاربة "إدارة التنافس" بدل حسمه (Drezner, 2012, p. 885).

### الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التنافس الأمريكي-الصيني منذ عام 2018 شهد تحولاً نوعياً في طبيعة الأدوات المستخدمة لإدارة الصراع الاستراتيجي، اذ برزت أدوات الإكراه الاقتصادي بوصفها مكوناً بنوياً في سلوك القوة وليس مجرد وسيلة ضغط ظرفية، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى توظيف حزمة متكاملة من الأدوات التجارية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية في إطار سياسة قوة اقتصادية منسقة، استهدفت رفع الكلفة الاستراتيجية على الصين، وتقيد صعودها في القطاعات الحساسة، ولا سيما التكنولوجية المتقدمة وسلاسل القيمة ذات الأهمية الجيو-اقتصادية.

أظهر التحليل أن فاعلية الإكراه الاقتصادي لا تقاس فقط بحجم الضرر المباشر الذي يلحقه بالطرف المستهدف، بل بقدرته على إعادة تشكيل السلوك الاستراتيجي والخيارات الهيكلية طويلة الأمد، وفي هذا السياق، لم تؤد أدوات الإكراه إلى إضعاف شامل للاقتصاد الصيني، لكنها أسهمت في دفعه إلى تسريع سياسات التكيف، من خلال تقليل الاعتماد على الخارج في القطاعات الحساسة، وتوطين التكنولوجيات، وإعادة توجيه الشركات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى أن

التنظيمية، واستخدام أدوات السوق، والضغط غير المباشر عبر سلاسل التوريد والمواد الأولية الاستراتيجية في بعض الحالات، وهذا يشير إلى أن القوى الصاعدة قد تستخدم الإكراه المضاد بشكل محسوب لتجنب التصعيد غير المنضبط، مع الحفاظ على صورة الشريك التجاري المسؤول (Farrell & Newman, 2019, p. 63).

رابعاً: المشاهد المستقبلية للتنافس الاقتصادي الأمريكي-الصيني

في واقع الامر، هنالك تشخيص لعدد من المشاهد المتوقعة سنطرح ثلاث منها بارزة وهي كالآتي:

مشهد التصعيد الجيو-اقتصادي المنظم عبر استمرار القيود التكنولوجية والمالية المتبادلة

مشهد الفصل الجزئي (Selective Decoupling) في القطاعات الحساسة دون انفصال شامل

مشهد إدارة التنافس عبر ضوابط وقواعد احترازية تقلل مخاطر الصدام النظامي (IMF, 2023, pp. 91-99).

خامساً: حدود التصعيد وإمكانات الضبط الاستراتيجي

على الرغم من تصاعد أدوات الإكراه الاقتصادي، تظل هناك حدود هيكلية للتصعيد الكامل، ترتبط بنشأب المصالح الاقتصادية العالمية، وارتفاع الكلفة الارتدادية، ومخاطر التجزؤ النظامي، لذلك تشير تحليلات استراتيجية إلى وجود حوافز متبادلة لضبط التنافس ضمن حدود يمكن إدارتها،

اعتمدت الولايات المتحدة نمطا تكامليا في توظيف أدوات الإكراه الاقتصادي، جمع بين التعريفات الجمركية، والقيود التجارية، والضوابط المالية، وأدوات تقييد التكنولوجيا والاستثمار، بما عزز الأثر التراكمي للضغط الاستراتيجي بدل الاعتماد على أداة منفردة.

تركزت أدوات الإكراه الاقتصادي على القطاعات التكنولوجية المتقدمة وسلاسل القيمة الحساسة، ما يدل على أن هدف الإكراه لم يقتصر على تقليص الفائض التجاري، بل اتجه إلى إبطاء التفوق التكنولوجي الصيني وإعادة ضبط ميزان القوة في القطاعات المستقبلية.

لم تؤد سياسات الإكراه الاقتصادي الى إضعاف بنيوي شامل للاقتصاد الصيني، لكنها أسهمت في دفع الصين إلى تبني استراتيجيات تكيف مضاد، شملت توطين التكنولوجيا، تقليل الاعتماد الخارجي، وتنويع الشراكات والأسواق.

كشفت التجربة محل الدراسة أن الإكراه الاقتصادي ينتج آثارا مزدوجة: ضغطا مباشرا على الطرف المستهدف، وفي الوقت نفسه حوافز لإعادة الهيكلة والابتكار وتقليل الهشاشة الاستراتيجية.

أسهم الاستخدام المكثف لأدوات الإكراه الاقتصادي في بروز نمط من التفكك الجيو-اقتصادي الانتقائي، يتمثل في تقييد الترابط في القطاعات الحساسة مع استمرار الاعتماد المتبادل في القطاعات الأقل استراتيجية.

ينتج التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة

الإكراه الاقتصادي يؤدي في الوقت نفسه آثار ضغط وأثار تحفيز مضاد على الابتكار وإعادة الهيكلة.

كما بينت الدراسة أن الاستخدام المكثف والمتبادل لأدوات الإكراه الاقتصادي أسهم في دفع النظام الاقتصادي الدولي نحو أنماط من التفكك الجيو-اقتصادي الانتقائي، إذ تنزايد القيود في القطاعات الاستراتيجية دون الوصول إلى انفصال شامل بين الكتلتين الاقتصاديتين، ويعكس ذلك بروز نموذج تنافسي جديد يقوم على إدارة الاعتماد المتبادل بدل إنهائه، وإعادة ضبطه وفق اعتبارات الأمن القومي والتفوق التكنولوجي.

لذا يتوقع أن يستمر الإكراه الاقتصادي كأداة مركزية في التنافس بين القوى الكبرى خلال المرحلة المقبلة، مع تصاعد الطابع الانتقائي والاستهدافي للأدوات المستخدمة، واتساع الترابط بين الاقتصاد والأمن والتكنولوجيا، الأمر الذي يجعل فهم منطق الإكراه الاقتصادي وحدوده وارتداداته شرطا تحليليا أساسيا لتفسير مسارات التنافس الدولي في البيئة الجيو-اقتصادية المعاصرة.

## الاستنتاجات

أظهر التنافس الأمريكي-الصيني منذ عام ٢٠١٨ انتقال أدوات الإكراه الاقتصادي من موقعها كوسائل ضغط مساندة إلى موقعها كأدوات استراتيجية مركزية في إدارة التنافس بين القوى الكبرى، ضمن إطار سياسات القوة الاقتصادية والجيو-اقتصاد.

Hufbauer, G. C., Schott, J. J., Elliott, K. A., & Oegg, B (2009). Sanctions Reconsidered (3rd ed.). Washington, DC, Peterson Institute

Roberts, A., Choer Moraes, H., & Ferguson, V (2019). Toward a Geo-economic Order. UK. Oxford, Journal of International Economic Law, 22(4).

Why Economic Sanctions Do Not Work. U.S. Cambridge, Massachusetts, MIT Press, International Security (2019).

Evenett, S. J., & Fritz, J (2019). Going It Alone? Trade Policy After Three Years of Populism. London, Global Trade Alert Report

Sanctions sometimes smart: Targeted sanctions in theory and practice. UK. Oxford, International Studies Review, 23(3).

Amiti, M., Redding, S. J., & Weinstein, D (2019). The impact of tariffs on prices and welfare. U.S. Tennessee, Nashville, Journal of Economic Perspectives, 33(4).

والصين نحو مزيد من المؤسسية والتقنين القانوني للأدوات الإكراهية، بما يعكس اندماج الاعتبارات الأمنية والتكنولوجية في تصميم السياسات الاقتصادية الخارجية.

تؤكد الحالة المدروسة أن الإكراه الاقتصادي أصبح عنصرًا هيكليًا طويل الأمد في سلوك القوى الكبرى، وليس أداة ظرفية، مما يرحب باستمراره وتطوره في أنماط أكثر انتقائية وتخصصًا في المرحلة المقبلة.

## المصادر

Baldwin, D. A (1985). Economic Statecraft. U.S. New Jersey, Princeton University Press

Bown, C. P (2020). US-China Trade War Tariffs: An Up-to-Date Chart. Washington, DC, Peterson Institute for International Economics

Farrell, H., & Newman, A. L (2019). Weaponized Interdependence. U.S. Cambridge, Massachusetts, International Security, 44(1).

Blackwill, R. D., & Harris, J. M (2016). War by Other Means: Geo-economics and Statecraft. U.S. Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press

القوة الاقتصادية، وبيان تحوله من أداة ضغط  
دبلوماسية محدودة إلى ركيزة مركزية في إدارة  
الصراع الاستراتيجي.

كما تحلل الدراسة حزمة الأدوات المستخدمة في  
هذا السياق، بما يشمل التدابير التجارية والمالية  
والتكنولوجية والمؤسسية، وآليات توظيفها  
بصورة تكاملية لزيادة الكلفة الاستراتيجية على  
الطرف المستهدف، وتبحث كذلك في الانعكاسات  
المتربة على هذه الأدوات في الاقتصاد الصيني،  
والقطاعات التكنولوجية المتقدمة، وسلاسل  
الإمداد العالمية، وبنية النظام الاقتصادي الدولي،  
وتناقش الدراسة أنماط الاستجابة الصينية،  
من خلال استراتيجيات تقليل الاعتماد، وإعادة  
توطين التكنولوجيا، وتوسيع البدائل والشراكات  
الاقتصادية، وتخلص إلى أن الإكراه الاقتصادي  
أصبح أداة بنوية في التنافس الأمريكي-الصيني،  
وأسهم في دفع النظام الدولي نحو أنماط من التفكك  
الجيو-اقتصادي الانتقائي بدل الانفصال الشامل.

الكلمات المفتاحية: الإكراه الاقتصادي، التنافس  
الأمريكي-الصيني، الجيو-اقتصاد، السياسات  
التجارية والتكنولوجية، التفكك الاستراتيجي

Employing Economic Coercion  
Instruments in U.S.-China Strategic  
Competition Since ٢٠١٨

[basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq](mailto:basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq)

Assist. Prof. Dr. Basil Muhsin  
Muhanna

December). UNCTAD (٢٠٢٣),  
Global Trade Update, Global trade  
pattern take a geopolitical turn,  
United Nations Conference on Trade  
and Development. Geneva. [https://  
unctad.org/system/files/official-  
pdf.document/ditcinf٢٠٢٣d٣](https://unctad.org/system/files/official-pdf.document/ditcinf٢٠٢٣d٣)  
Hoekman, B., & Nelson, D  
Rethinking International Trade  
Governance. Berlin, Review of  
International Organizations

(International Monetary Fund (IMF  
April). World economic (٢٠٢٣)  
outlook: A rocky recovery — Chapter  
Goeconomic fragmentation :٤  
and foreign direct investment,  
Washington, DC. [https://www.  
imf.org/-/media/files/publications/  
april/english/text.pdf/٢٠٢٣/weo](https://www.imf.org/-/media/files/publications/april/english/text.pdf/٢٠٢٣/weo)

## المستخلص

تتناول هذه الدراسة توظيف أدوات الإكراه  
الاقتصادي في التنافس الأمريكي-الصيني منذ  
عام ٢٠١٨ من منظور تحليلي استراتيجي، في  
ظل تصاعد أنماط التنافس الجيو-اقتصادي بين  
القوى الكبرى، وتركز على تأصيل الإكراه  
الاقتصادي مفاهيميا ونظريا ضمن إطار سياسات

economic system. Chinese adaptive responses are also examined, including strategies for reducing external dependence, technological localization, and diversification of partnerships. The study concludes that economic coercion has become a structural instrument in U.S.–China competition, driving the international system toward patterns of selective geoeconomic fragmentation rather than full systemic decoupling.

**Key Words:** Economic Coercion, U.S.–China Competition, Geoeconomics, Trade and Technology Policy, Strategic Fragmentation

Professor of International Relations  
Kufa University- Faculty of Political  
Science

### Abstract

This study examines the use of economic coercion tools in U.S.–China competition since 2018 from a strategic analytical perspective, amid intensifying patterns of geoeconomic rivalry between major powers. It focuses on the conceptual and theoretical foundations of economic coercion within the broader framework of economic statecraft, highlighting its transformation from a limited diplomatic pressure tool into a central pillar of strategic conflict management.

The study analyzes the integrated application of commercial, financial, technological, and institutional instruments designed to increase the strategic cost for the targeted party. It further explores the implications of these tools on China's economy, advanced technology sectors, global supply chains, and the structure of the international